

أشاد بتجربة إمارة دبي في مواجهة الأزمات المرورية

عاشور بعد إقرار 100 دينار لمن ليس لهم كواد: الحكومة تعتمد إسقاط «الخاص» من هيكلها

صفر: البيروقراطية عقبة أمام المشاريع الكبرى في الكويت ونأمل إقرار قانون هيئة الطرق بالمجلس في أقرب وقت

في إطار مساعيها وتحركاتها للحجور مع الجهات المعنية والتفاوض معها للوصول الى صيغة مشتركة ومقبولة تلبي طموحات العاملين في القطاع الخاص. وحول موقف «النقابة» في المرحلة المقبلة من التعامل الحكومي لمساعيها قال عاشور: «لم ولن نترجع عن السعي الى تحقيق مطالبات العاملين في القطاع الخاص، وسنستمر في ايصال صوتنا حتى نتمكن من دفع الحكومة الى التخلي عن سياسة حواج الطرشان التي تتبعها مع مطالبات النقابة»، وأضاف «سنستمر في الحوار مع الجهات المعنية وان لم نجد من يسمعنا فسنستجبه الى الاعتصام، وربما يصل الامر لضارب والقائمة تطول».

المعرب غير متساوية امام العاملين في القطاع الخاص. ولغت عاشور الى ان نقابة البنوك تتبنى منذ فترة طويلة مطالبات العاملين في القطاع الخاص وحقوقهم البعيدة عن صدارة الدولة، موضحا ان هذه المطالبات يتركز في زيادة الاجور بما يضمن تحقيق العدالة في معدلات الرواتب المنوحة بين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتحديد الزيادة السنوية في الراتب الاساسي، وتعويض العمال الذين يعملون في الاجازات الرسمية، والاجر الإضافي، وغيرها من المواضيع التي تهم العاملين في القطاع الخاص.

ابدى رئيس مجلس ادارة نقابة البنوك منصور عاشور عدم استغرابه من استمرار تجاهل الحكومي لمسألة الحاجة الى رفع اجور العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وقال: «يبدو ان الحقوق العمالية المتأخرة في القطاع الخاص لاتزال بعيدة عن اولويات الحكومة». وأضاف عاشور ان عدم شمول مجلس الوزراء العاملين في القطاع الخاص ضمن قراره زيادة جميع العاملين في القطاع الحكومي من الذين ليس لديهم اي كواد بقيمة 100 دينار، انما يعطي اشارات واضحة على ان الحكومة لاتزال غير معنية حتى الآن بتقليص الفوارق في سلم الاجور التي اتسعت اخيرا بين القطاعين الحكومي والخاص. وأشار الى انه بدلا من ان تتجه الدولة لتقليل الفجوة بين القطاعين فيما يتعلق بمعدلات الرواتب وتحقيق العدالة تضييها في مسارها الذي لن يؤدي إلا مزيد من الفوارق والهوامش الواسعة في الحقوق العمالية بين موظفي القطاعين.

أساس نجاح هذه التجربة هو القرار السريع والمناسب، وخلق قيادات هندسية وطنية شابة قادرة على المواجهة والإبداع في عملها، مشيرا إلى وجود عراقيل من ها النوع واجهت الهيئة في فترة إنشائها.



د.فاضل صفر وم.حسام الخرافي في مقدمة الحضور

وأوضح الطائر أن الهيئة تتولى كل الأمور ذات العلاقة بالنقل والمواصلات والمرور، موضحا أن مهام البلدية والمرور والأشغال هي ان توسع الطرق وتديرها وتمنح رخص القيادة ودفاتر المرور للسيارات كما أنها تستحدث وتنشئ وسائل نقل حديثة للجمهور.

وتطرق إلى استفادة دبي من تجارب عالمية في كل من سنغافورة وفرنسا وألمانيا وان أهم مقومات النجاح الفضل بين التخصص والتنفيذ والمسائلة ووجود هيكل تنظيمي مرئي يساعد على اتخاذ قرار سريع من قبل المعنيين، مشيرا إلى أن الهيئة تتكون من أربعة قطاعات رئيسية ثلاثة منها تشغيلية وقطاع واحد فقط ربحي.

حسام الخرافي:
لن ننتقد قبل وضع الحلول الهندسية وللسلطتين قرار العمل والتنفيذ

الطاير: الحسم في القرار والاعتماد على الشباب والمساءلة عوامل ساعدت في نجاح تجربة مرور دبي



منصور عاشور

الهاجري: إقرار كادر المعلمين قضية مجتمعية

تنعكس إيجابياً على العملية التعليمية

الى موافق عملية، وان يكون الهدف الاول هو اقرار الكادر عبر ايجاد الآليات المثلى له، والا يستغله البعض في مزایدات سياسية حتى يضع الكادر على اصحابه المعلمين الذين نكن لهم كل احترام وتقدير، ونشهد لهم بدورهم البناء في تنشئة ابناءنا.

من جهود، مؤكداً ان التعليم يات من المهن الشاقة، ويجب تشجيع العاملين فيه حتى لا يصبح من المهن الطاردة للكفاءات. وشد الهاجري على الدور التربوي والاجتماعي للمعلمين في تنشئة الأجيال وتأسيس المواطن الصالح الذي يعرف كيف بخدم وطنه ويتفانى لاعلاء شأنه، وطالب الهاجري الحكومة بالكف عن محاولاتها لاجهاض هذا الكادر عبر الماطلة والتسويق، رغم وجود اكثر من اربعة واربعين نائباً مؤيداً من اقرار الكادر وجوباً ان يتم ذلك خلال دور الانعقاد الحالي ليشعر المواطن بان المجلس قد انجز شيئاً مهما، مبيناً ان التاجيل سيؤدي الى اجهاض الكادر.

استغرب الناشط السياسي محمد الهاجري احتمال ان يكون هناك من قد يعارض اقرار كادر المعلمين مهما تكن الأسباب، وأن الامارة تطمح لان تصل هذه النسبة الى العالمية نحو 4 بالألف، مشيراً الى ان ضرورة تطوير النقل الجماعي الذي يقفل البوم دبي نحو 900 ألف راكب يومياً بمختلف وسائل المواصلات التي تم إنشاؤها واستحداثها.

وزاد الخرافي: «إننا نهجنا في جميع المهنيين الكويتميه هو وضع الحلول وتشخيص المشكلة قبل توجيه اللوم والانتقاد الى أحد ويمكن لمن يريد أن يعمل سواء في الحكومة أو في مجلس الأمة أن يأخذ بهذه الحلول ويعمل على تنفيذها ودراستها، مضيفاً ان التجربة التي نستعرضها اليوم هي تجربة بلد شقيق نعزز بانجازاته، وطره مشابهة لظروفنا، آمين أن نستفيد من هذه التجربة ونشكر اخواننا على تلميتهم الدعوة.

وآشار د.صفر الى ان مجلس الوزراء شكل لجنة لدراسة أسباب المشكلة المرورية انتهت بأن يكون التخطيط على البلدية والمواصلات والتنفيذ على الأشغال ومراقبة الطرق على الداخلية، كما انه من المقرر ان تقوم وزارة الداخلية بإجراء هذه الدراسة ووضع الحلول لها، مشيراً الى ان هناك فرصة سانحة لذلك وهي الاجازة الصيفية، مؤكداً ان الأشغال بدأت في وضع الخطط الهيكلية للكويت من خلال دراسة عدد السكان فخططنا دائماً تبني على البشر، فالشارع الذي كان يمر فيه ثلاثة آلاف أصبح يمر فيه

ناشد وزارة الداخلية تفعيل المخفر بدلاً من الحلول الأمنية القاصرة

المسعد: منطقة الزهراء «بلا أمن» وصبر الأهالي نفذ



محمد الهاجري

يمنحها مجلس السلامة البريطاني «نقط الكويت» تفوز بجائزة السلامة الدولية



إسماعيل ماتقي يتسلم الجائزة

فازت شركة نطق الكويت بجائزة السلامة الدولية التي يمنحها مجلس السلامة البريطاني، الذي يعد بدوره احدي أبرز الجهات الرائدة في مجال الصحة والسلامة على مستوى العالم.

وتسلم الجائزة رئيس فريق الصحة والسلامة والبيئة بمديرية غرب الكويت إسماعيل ماتقي في حفل خاص أقامه المجلس مؤرخاً في العاصمة البريطانية لندن.

وأكّد ماتقي أن فوز شركة نطق الكويت بهذه الجائزة امر موقر دليل واضح على التزام الشركة وحرصها التام على توفير اشتراطات الصحة والسلامة لكافة موظفيها. من جانبها، هنأت الرئيس التنفيذي لمجلس

خدمة المواطن الموجودة أصلا بنفس مبنى المخفر. وأضاف المسعد أن منطقة جنوب السرة بشكل عام وضاحية الزهراء خصوصا أصبحت مرتعا خصبا لحدوث مثل هذه المشاكل، علاوة على ما تم الكشف عنه من قبل الاهالي مؤخرًا من سرقات وحوادث وتردد بعض الغرباء من غير اهالي المنطقة على الضاحية دون معرفة ما يبيتون لفعلة. وأكد المسعد تذرمر رواد الجمعية والمستثمرين فيها من الحصول الامنية القاصرة التي وفرتها وزارة الداخلية في منطقة جنوب السرة حيث أكدوا انها لا تفي بالغرض ولا تغطي هذه الرقعة السكانية الكبيرة، ومن هذه الحلول استغلال منزل سكني في الزهراء كمخفر، وتم اخلاؤه بحكم قضائي، ومخفر

وحذر المسعد من مخبة تقادم المشكلة الامنية في المنطقة واستغلالها من بعض أصحاب السوابق والجرائم اذا لم يحسم الامر من قبل وزارة الداخلية والتي هي المعنية بتأمين المناطق وانشاء مخافر للحفاظ على استقرار السكان والحيلولة دون وجود الجرائم والحوادث من سرقات وغيرها، مشددا على أن الامر ضاق بأهالي منطقة جنوب السرة ومن تادي الجمعية لعدم وجود أي تحرك حيال المناشدات السابقة لوزارة الداخلية، وابدوا للجمعية استياءهم الشديد من الصمت المطبق لدى الجهات المعنية دون فعل ما يلزم، مستغربين من وجود مخفر الزهراء القائم حاليا واستغلاله لغير الغرض الذي انشئ من اجله من قبل احد اقسام وزارة الداخلية، وتعطيل

ناشد رئيس مجلس ادارة جمعية الزهراء التعاونية عبدالعزيز المسعد رئيس الوزراء ووزير الداخلية ونواب الامة وضع حد للفرغ الأمني الخطير الذي تشهده منطقة الزهراء، والعمل بجدية على تفعيل المخفر الموجود فعلا في المنطقة ليثطمأنينة في نفوس الاهالي الذين أصبحوا يعانون الامرين من حوادث السرقة المتكررة التي طالت الجمعية وقروعاها، بل ان أحد المحلات المستمتره على الشارع الرئيسي لم تسلم من السرقة، واستغل السارق في ذلك الفراغ الأمني الكبير، علاوة على الاستهتار الارعن من قبل الشباب وشهود حالات غير طبيعية لدى بعض هؤلاء الشباب في ظل عزف من الاهالي عن اتخاذ أي تصرف قانوني تجاه هذه المظاهر الخطيرة.



عبدالعزيز المسعد

البناء: التلكؤ الحكومي والصمت النيابي سيدمران الحركة التعاونية

ويعاسب جيحة؟ وأشار الى ان التلكؤ الحكومي والصمت النيابي في التعامل مع هذه القضية سيعرزان دور التعاونيين في التماهي والتعامل بوقية بقوة القانون الذي على ما يبدو انه يطبق على أشخاص دون اشخاص مجدا تساؤل: هل معاقب تجار اللحوم الفاسدة الذين تم القبض عليهم وتجار الأغذية المنتهية الصلاحية؟ والأن عقاب التاجر الوافد المليونير الذي على ما يبدو انه يعمل لصالح اشخاص فؤدهم أقوى من القانون؟ هل أصبحت مرتعا لتجار الفاسدين ودايرة مغلفة على مراد ليعب بالقانون ونصوصه على هواه؟ اين نواب الأمة في المحاسبة والتشريع؟

ويعتبر إجحافا وتقصيرا، الأمر الذي سينعكس سلبا على القطاع التعاوني، موضحا ان الفساد أصبح أشبه بالقبوس الذي ينتقل من جهة الى اخرى، وإذا كان عقاب جريمة رشوة متكاملة الأدلة والبراهين التي يأخذ بها القضاء 3 أيام، فهذا يؤكد ان مراد الفساد سيبكر أكثر داخل أرفف الجمعيات التعاونية بفضل تعامل الجهات الحكومية مع المتذبذبين على انهم اصحاب حق.

وتساءل البناء: لو اننا عكسنا الأدوار وقمنا نحن بطلب مقابل مادي من الوافد لدخوله الجمعية فمأذا سيكون العقاب؟ بالتأكيد سيكون اتهامها بالابتزاز وطلب رشوة واستغلال منصب وهي جنابة يحاسب عليها القانون، فهل يعقل هذا، نحاسب جنابة

علينا قبول الرشوة؟ وكيف تم تصنيف التهمة، هل على انها جحة وليست جنائية؟ علما ان مجالس إدارت الجمعيات التعاونية تخضع لرقابة وزارة الشؤون، ما يجعل أعضاءها موظفين حكوميين حسب نص المادة 43 من قانون الجراء.

وأكد ان مجلس ادارة الجمعية سيتابع سيره على ذات الخطى الإصلاحية وستتابع القضية التي خرج منها الوافد دون عقاب، وستتخذ جميع الإجراءات القانونية لتابعة هذه القضية، مؤكدا انه سيتم التحرك على مستوى التعاونيات ككل حتى لا يتجرأ اي تاجر آخر بمحاولة رشوة احد الأعضاء.

وتابع البناء ان الاجراء القانوني الذي اتخذ بحق الوافد



أحمد البناي

انتقد رئيس مجلس إدارة جمعية بيان التعاونية احمد البناي تجاه قضية الرشوة التي أثرت داخل أروقة مجلس الإدارة والمتنقلة في عرض رشوة قدمها تاجر مليونير وافتد يعمل في تسويق الخضار بقيمة 180 ألف دينار سنويا ودة 3 سنوات، مضيفاً انه تم التنسيق مع رجال الإدارة العامة للمباحث الذين تضمن دورهم وتفاعلهم في التعامل مع هذه القضية وتم القبض على التاجر متلبسا بنصف لئفاجا بعد 3 أيام بخروجه من السجن.

وتساءل: هل يوجد شخص فوق القانون؟ ولماذا لم يطبق القانون واحكامه تجاه قضية الرشوة التي ضط فيها التاجر متلبسا بحضور رجال المباحث، هل كان ينبغي